بالأرقـــــام

دحـــض مزاعـــم الأمم المتـــــ

تقريـــر الخبـــراء هدفـــه التحـــريض لتأجـــ

كشف الفريق القانوني اليمني الخاص بتفنيد مزاعم خبراء الأمم المتحدة بشأن ثروة الزعيم، كشف للرأي العام في الداخل والخارج أدلة وحقائق وأرقاماً تدحض الادعاءات التي يروجها فريق خبراء الأمم المتحدة دون أن يستندوا فيها الى أدلة أو معلومات صحيحة، وإنما استقصوا معلوماتهم من قياداتجماعة الاخوان المسلمين ومنهم حميد الأحمر بهذا الشأن واخذت قضية ثروة الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- منذ الأسبوع الماضي منحى جديداً للتصدي للتقارير الكاذبة والتي هدفها التحريض ضد الزعيم، وتشويه سيرته كقائد وطني قاد أعظم التحولات في اليمن ورمز يفاخر به ابناء الشعب اليمني.

بيد أن دخول الأمم المتحدة في هذه اللعبة القذرة واستغلال مكانة هذه المنظمة لتمرير مثل هذه التقارير المضللة والكاذبة يستهدف من ورائها تأجيج نيران الفتنة المشتعلة في اليمن ودفع العوام بشكل متعمد الى سفك المزيد من الدماء في البلاد للانتقام ليس فقط من الزعيم علي عبدالله صالح وافراد اسرته وإنما من قيادات واعضاء المؤتمر الشعبي العام وكل من تقلدوا مسئوليات وطنية خلال فترة حكمه.

وتكمن خطورة هذه التقارير لخبراء الأمم المتحدة في كونها تمثل أشبه بشهادات دولية لتهييج الأطراف التي تقاتل الى جانب تحالف العدوان لمنح قداسة لقتالهم ضد الشعب وتدمير البنى التحتية للبلاد عبر استمرار الخبراء الدوليين في توجيه تقاريرهم ليس من أجل استرداد الأموال المنهوبة المزعومة للشعب وإنما لدفع اطراف سياسية لمزيد من تأجيج الصراعات في البلاد ونسف أية جهود لإنجاح أية تسوية سياسية لحل الأزمة اليمنية.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده الفريق القانوني اليمني -الثلاثاء الماضي- بمعهد الميثاق الوطني بالعاصمة صنعاء، تم وضع النقاط على الحروف من قبل المحاميين احمدالأبيض ومحمد المسوري والمحاسب القانوني الأكوع حيث دحضوا بحقائق علمية وبأدلة لا جدال فيها المزاعم التي يرددها خبراء الأمم المتحدة بشأن ثروة الزعيم.

فقد أكد محاسبون ماليون عدم صحة المزاعم التي وردت في تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة وقالوا إن ما تضمنه لا أساس له من الصحة ولم يستدل الى معلومات أو دلائل صحيحة.

موضحين أن ما ورد في التقرير مجرد مزاعم وادعاءات باطلة كما لم يتضمن الادلة والبراهين التي تثبت صحة تلك المزاعم.

وقالوا: إن تقرير الخبراء الدوليين ابتعد عن الحقيقة ولم يرجع الى الوثائق والمستندات الموجودة في البنك المركزي اليمني ووزارة المالية وانما اعتمد على أقوال قيادات من الاخوان المسلمين الى جانب ما يروجه ناشطوهم في شبكات التواصل الاجتماعي.

وفندوا في المؤتمر الصحفي الذي عقد في صنعاء -الثلاثاء- والذي نظمه الفريق القانوني، مزاعم فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة وادعاءاته بشأن الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام.

وقدموا الأدلة والوثائق المفندة لتلك المزاعم مؤكدين أن ما توصلوا اليه بعد الدراسة والتحليل القانوني والمالي والمحاسبي يثبت عدم صحة تلك الادعاءات والمزاعم الباطلة التي تضمنها تقرير الخبراء.

وأوضحوا أن كل المزاعم حول امتلاك الرئيس علي عبدالله صالح ما بين 32 الى 60 مليار دولار باطلة ولا تعتمد علي أي مستند قانوني، وإنما جاءت في ضوء تصريحات أطلقها القيادي في تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن المدعو حميد الأحمر.

حيث تحدث المحامي احمد محمد الابيض عن الجهود التي قام بها الفريق وقيامه بالتحليل الكامل لقرار مجلس الامن الدولي 2140 وكذلك تقرير الخبراء الصادر بخصوص العقوبات الصادرة بحق الرئيس الاسبق والاشخاص الآخرين.

ونوه الى ان القرار يبدأ في نسخته الانجليزية بكلمة زعم والزعم غير مبني على الحقائق لكنه مبني على الظن، كما أن تقرير الخبراء وقرار مجلس الامن لم يستطيعا ان يثبتا صحة تلك المزاعم.

وأوضح أن من قام بإعداد التقرير أشخاص عاديون وغير متخصصين.

من جهته أكد الخبير القانوني المحامي محمد المسوري أن التقرير لايتضمن أي دليل على الاطلاق وانما مجرد مزاعم وشكوك، مشيراً الى أن الجهود التي قام بها الفريق القانوني هي من أجل أن يعرف كل مواطن يمني الحقيقة حيث إن العقوبات القادمة ستطال أشخاصاً آخرين بينهم رجال أعمال.

وذكر أن المؤتمر الصحفي يأتي لإطلاع الرأي العام المحلي والعالمي على عدم صحة المزاعم التي تضمنها تقرير الخبراء الدوليين.

من جانبه أوضح رياض الأكوع المحاسب المالي تفاصيل موارد البلاد خلال الـ33 سنة واستحالة تجمع هذه الثروة عبر دراسة توثق بالأرقام حقيقة موارد ونفقات البلاد، اضافة الى ذلك دحض هذه المزاعم بتقديم أدلة على أن الرئيس صالح لم يكن يتصرف بالايرادات وإنما كانت تورد للخزينة العامة.

كما أكدت ذلك تقارير مؤسسة بريطانية، اضافة الى أن البنك والصندوق الدوليين ومؤسسة التنمية كانت على اطلاع كامل بالايرادات وكيف تصرف ولمن كان يذهب الدعم.. الخ.

«الميثاق» تنشر أهم ما جاء في البيان الصحفي حول الاعتراض القانوني والمحاسبي على مزاعم فريق الخبراء حول ثروة الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح -رئيس المؤتمر الشعبي العام- نظراً لأهمية ولدحض أكاذيب العدوان ومرتزقته.

بالإشارة إلى ما ورد في الفقرات (182-183-185-189) الواردة في الرسالة المؤرخة 20 شباط/فبراير 2015م الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن2140 (2014م) في 26 فبراير 2014م وهم:

ألما عبدالهادي جاد الله-خبيرة إقليمية منسقة الفريق -الأردن

كارميلا بوهلر- خبيرة في القانون الإنساني الدولي -سويسرا

سيمون ديفيد غودارد -خبير في الشؤون المالية - بريطانيا وإيرلندا

محمد سبيتي -خبير في الجماعات المسلحة -لبنان

الفريق القانوني والمحاسبي يؤكد:

- مزاعم امتلاك الزعيم 60 مليار دولار باطلة ولا تعتمد على أي مستند قانوني
- استند فريق الخبراء الى تصريحات أطلقها أحد رموز الفساد القيادي الاخواني حميد الأحمر
- إيرادات ونفقات الدولة اليمنية نظمها الدستور والقوانين وهناك أجهزة رقابة ومكافحة فساد لحماية المال العام
- الرئيس الأسبق لم يتحكم بإيرادات ونفقات الدولة ونظمها الدستور
- عقود الاستكشافات المعدنية والانتاج والبيع كانت تتم عن طريق الحكومة والبرلمان والعائدات تورد للخزينة العامة
- اليمن انضمت عام 2006م لاتفاقية الشفافية الدولية للاستكشافات النفطية
- تقارير «هارت نرس ليمتد المملكة المتحدة» تؤكد أن إيرادات النفط تحوّل الحسابات الحكومية بالبنك المركزي
- عدم إعلان أي دولة تجميد أموال أو أصول مالية للزعيم يؤكد عدم صحة اتهامات تقرير الخبراء
- زَعْم التقرير نَقْل 60 ملياراً للخارج غير صحيح ولا يمكن أن تتستر دول على مبلغ كهذا
- عجز فريق الخبراء الدوليين خلال 3 سنوات من التحري عن إثبات دليل يؤكد صحة مزاعم الاخوان المسلمين
- لا يليق أن تستخدم تقارير دولية للكيد السياسي من قبل خصوم الرئيس صالح
- المثير للسخرية اتهام الزعم باختلاس مليارَي دولار في السنة على مدى 3 عقود بينما لم يصدر النفط إلاّ عام 1985م
- اعتمد التقرير على الاعتقاد والمزاعم وليس على المستندات والأدلة
- مؤسسة التنمية الدولية والبنك والصندوق الدولي لديها البيانات والمستندات عن المشتقات النفطية

وهنا نشير الى مزاعم فريق الخبراء في الفقرات «182-183-185-189» الواردة في بند خامساً: تنفيذ ورصد الجزاءات المالية والجزاءات المتصلة بالسفر المحددة الأهداف.. حيث زعم فريق الخبراء أن ثروة الرئيس الأسبق الزعيم علي عبدالله صالح تبلغ 60 مليار دولار جميعها خلال 33 سنة فترة حكمه لليمن وتتكون على شكل:

1- ملكية.. 2- نقد.. 3- أسهم.. 4- ذهب.. 5- سلع قيّمة أخرى

واعتقد فريق الخبراء أنه كان لدى الرئيس السابق صالح قرابة السنة للاعتقاد أنه قد يخضع بعد فترة وجيزة لجزاءات في شكل تجميد للأصول.. وبناء على ذلك، فقد كان لديه الكثير من الوقت والفرص للتحايل على تدابير تجميد الأصول.

اعتقد الفريق أن الأموال المستخدمة لتوليد ثروة علي عبدالله صالح قد نشأت من:

1- فيما يتعلق بعقود الغاز والنفط التي يزعم أنه طلب في سياقها أموالاً مقابل منح الشركات حقوقاً خالصة للتنقيب عن الغاز والنفط في اليمن.

2- أموال من برنامج دعم الوقود الذي يُمول بنسبة تصل الى 10% من الناتج المحلي الاجمالي لليمن.

3- شاركوا كذلك في مشاريع مشتركة أساءوا فيها استخدام السلطة وحصلوا منها على أموال.

4- تحقيق مغانم شخصية تقدر بمبالغ تصل الى حوالي بليوني دولار في السنة على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ومما سبق أوجب علينا الاعتراض على الجانب المالي في تقرير فريق الخبراء في الفقرات (182-183-185-189) المشار اليه أعلاه.

وهنا نضع أمامكم حقائق هامة نعتمد عليها في نفي مزاعم فريق الخبراء أهمها ما يلي:

أولاً: كل المزاعم حول امتلاك الرئيس علي عبدالله صالح ما بين 32 إلى 60 مليار دولار باطلة ولا تعتمد على أي مستند قانوني، وإنما جاءت في ضوء تصريحات أطلقها القيادي في تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن المدعو حميد الأحمر، أحد رموز الفساد في اليمن. وللأسف أن فريق الخبراء اعتبر ذلك دليلاً خلافاً لما هو متعامل به في إجراءات التحقيق.

ثانياً: الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة للدولة (السياسة المالية والسياسة النقدية) نظمها دستور الجمهورية اليمنية والقانون المالي رقم 8 لسنة 90م وقانون البنك المركزي رقم 14 لسنة 2000م.وتعتبر الإطار القانوني للحكومة ووزارة المالية ومؤسسات الدولة في الجانب المالي(مالية الحكومة) والبنك المركزي اليمني في الجانب النقدي، وألزمت الحكومة ووحدات الجهاز الإداري للدولة استخدام نظام المحاسبة الحكومية والسجلات والدفاتر التي يجب استخدامها لتسجيل وقيد جميع إيرادات ونفقات الدولة والأنظمة المحاسبية الفرعية(المبيعات، المشتريات، المخازن....إلخ) والدورة المستندية اللازمة المستندات والإيصالات والوثائق).

وألزمت وحدات القطاعين العام والمختلط استخدام النظام المحاسبي الموحد والسجلات والدفاتر والمستندات والوثائق لقيد الإيرادات والنفقات (العمليات المالية)، حيث تقوم الحكومة والبنك المركزي بإعداد مشاريع الموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة والحسابات الختامية ومشاريع السياسة النقدية وتقديمها للبرلمان الذي بدوره يناقشها ويدخل التعديلات اللازمة عليها وإقرارها والتصويت عليها من قبل البرلمان الممثل للشعب اليمني ويصادق عليها رئيس الجمهورية.

كما أن أي نفقات مالية أو مصروفات تخضع لفرعين من الرقابة:

رقابة مصاحبة تقوم بها المالية والأجهزة المصرفية.

رقابة لاحقة يتولاها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

إضافة لجهود هيئة مكافحة الفساد التي لا تتردد عن اتخاذ الإجراءات القانونية في حال تلقيها أي بلاغ أو شكوى أو مخالفة مالية أو إدارية من أي جهة كانت.

وهذا ينفي مزاعم وإيحاءات فريق الخبراء بأن الرئيس الأسبق هو المتحكم بإيرادات ونفقات الدولة وعدم وجود أنظمة محاسبية ومالية معمول بها في الجمهورية اليمنية.

ثالثاً: المادة 8 من دستور الجمهورية اليمنية: نصت على أن الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو الامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة.

حيث إن الثروة المعدنية والنفطية ملك للشعب اليمني ويتم استثمار ومنح عقود الاستكشاف والإنتاج والبيع وتوريد الريع للخزينة العامة للدولة عبر وزارة النفط ممثلاً للحكومة وموافقة وإشراف مجلس النواب حسب نصوص الدستور والقوانين ذات العلاقة وفي حسابات خاصة في البنك المركزي اليمني،كما أن هناك لجنة اقتصادية عليا، ولجنة لتسويق النفط في مجلس النواب والحكومة،وهذه الجهات كلها مسئولة عن إيرادات النفط والغاز.

وتم اكتشاف النفط في اليمن عام 1985م، وقد تم توقيع أول اتفاقية لاستكشاف النفط مع شركة هنت الامريكية بعد استكشاف أول بئر في نفس العام، وفي نهاية العام1988م تم تصدير أول شحنة نفط خام يمني عبر ميناء رأس عيسى في الحديدة بعد تجهيز ومد أنابيب النفط من مأرب إلى الحديدة.

كما أن خارطة القطاعات النفطية في اليمن حتى نهاية العام 2011م موزعة كما يلي:

أ- 12 قطاعاً إنتاجيا.

ب- 25 قطاعاً استكشافياً.

رابعاً: حرصت الحكومة اليمنية على الانضمام لاتفاقية منظمة الشفافية الدولية للاستكشافات النفطية، وتم إعلان ذلك في لندن عام 2006م (المبادرة اليمنية حول الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية).

خامساً: هناك تقارير لمراجع حسابات خارجي مستقل (هارت نرس ليمتد المملكة المتحدة) أكد أن كل إيرادات النفط تم تحويلها إلى حسابات الحكومة في البنك المركزياليمني، ويوجد هذا التقرير لدى المجلس الأعلى للشفافية.

ولم يرد في أي من تقارير (هارت نرس ليمتد المملكة المتحدة) ما يؤكد مزاعم فريق الخبراء.

سادساً: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الدعم الذي تقوم بهالحكومة اليمنية منذ التسعينيات ومؤسسة التنمية الدولية تساعد الحكومة اليمنية لإجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لإلغاء برامج الدعم الحكومي في الجمهورية اليمنية.. إلخ، ومدى تأثير الإلغاء على المواطنين ذوي الدخل المحدود وخاصة المزارعين، وهناك رسائل ومحاضر اجتماعات بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول تقليص وإلغاء الدعم التدريجي عن المشتقات النفطية في العديد من التوصيات والمقترحات المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما أن برنامج الدعم الحكومي للمشتقات النفطية للاستهلاك المحلي وكذا توليد الكهرباء له حسابات خاصة به تتضمن مصروفات في الجانب المدين للباب الثالث الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية للنفقات العامة للدولة الفصل الأول: الإعانات المالية. يقابلها إيراد في الجانب الدائن لإيرادات الوحدات الاقتصادية (مؤسسات وشركات وهيئات مملوكة للدولة) والتي تتحصل قيمة الدعم.

ونؤكد أن المحاضر الموقعة بين الحكومة اليمنية ومؤسسة التنمية الدولية تثبت عدم صحة مزاعم فريق الخبراء حول استنتاجه فيما يخص برنامج الدعم الحكومي للمشتقات النفطية في الجمهورية اليمنية.

سابعاً: لقد بنى تقرير الخبراءعلى مزاعم قدمها قادة الإخوان المسلمين الخصوم السياسيون للرئيس علي عبدالله صالح إلى الفريق وحصرها في الفقرة (189) من التقرير بأن ثروة الرئيس علي عبدالله صالح المزعومة قد نشأت في جزء منها عن ممارسته لرئاسة الجمهورية وهي:

◇ قيمة منح عقود للشركاتالنفطية الأجنبية.

◇ قيمه دعم الوقود (الإعانات المالية للمؤسسات العامة غير الربحية).

◇ جمع مليارَي دولار في السنة.

كل ذلك حسب تعبير تقرير الخبراء.

ونحن بمذكرتنا هذه واعتراضنا وتظلمنا من ذلك التقرير سنثبت بالدليل القاطع عدم صحة وعدم صواب ما ذهب إليه فريق الخبراء في تقريره إلى اللجنة وذلك من ناحيتين: الناحية المحاسبية الصرفة والناحية القانونية وعلى النحو التالي:

أولاً: الناحية القانونية

1- نصت الفقرة (11) من قرار مجلس الأمن رقم (2140) لسنة 2014م على أن المجلس"يقرر أن تجمد جميع الدول الأعضاء دون تأخير لمدة سنة واحدة أولية ابتداء من تاريخ اتخاذ هذا القرار (2014/2/26)، جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو الجهات والأفراد أو الكيانات التي تعين أسماءها اللجنة المنشأة بموجب الفقرة (19) أدناه، أو الجهات من الأفراد أو الكيانات التي تعمل باسمها أو وفقاً لتوجهاتها أو الكيانات التي تملكها أو تتحكم فيها" وفقاً لهذه الفقرة،فإنه لا يمكن تجميد أية أموال أو أي أصول مالية أو موارد اقتصادية أخرى إلّا بعد معرفة وجودها في دولة من الدول الأعضاء من عدمه وذلك يتم من خلال:

- إبلاغ أي دولة عضو فريق الخبراء أو لجنة العقوبات بوجود أموال أو أصول مالية للشخص أو الجهة أو الكيان أو أن يقوم فريق الخبراء بالتحري والتحقيق يتم بعدها إعلان وجودها في الدولة العضو.

وبعد إعلان الدولة العضو أو فريق الخبراء بوجود أموال أو أصول مالية للأفراد أو الكيانات أو الجهات, تقوم الدولة العضو بتجميدها وفقاً للفقرة (11) من قرار المجلس.

إن الفقرة (11) من القرار قد اشترطت أن يتم تجميد الأموال في حالة وجودها في أي دولة عضو -لمدة سنة واحدة أولية تبدأ من تاريخ قرار المجلس 2014/2/26م.

- مضي ثلاث سنوات هي (2014، 2015، 2016م) دون أن تقوم أي دولة من الدول الأعضاء بالإبلاغ أو التجميد لأية أموال أو أصول مالية للرئيس علي عبدالله صالح في أي دولة من الدول الأعضاء.

- إن المعيار والدليل على وجود أموال أو أصول مالية للرئيس علي عبدالله صالح في دولة من الدول الأعضاء هو إعلان الدولة العضو ذاتها عن وجودها، وبالتالي تجميدها وليس ما يقوم به فريق الخبراء من تحريات في تلك الدول خاصة وأن فريق الخبراء لا يستطيع التحقيق في أي دولة إلّا إذا تعاونت معه الدولة العضو وبدون ذلك يتعذر عليه الحصول من الدولة العضو على أية معلومات.